اسرائيل تلهيهم بمسائل ثانوية...»، **المصدر نفسه**، ٢٥/٥/١٩٩٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٤/٥/١٩٩٣). ومع ذلك، ثمة مَنْ لا يخفي ان الطوق الامني «دفع المزيد من الناس الى الادراك بأن الفصل بين اليهود والفلسطينيين أمر مرغوب فيه» (أوري أور، «غلق المناطق بدأ أمنياً وأصبح سياسياً...»، **المصدر نفسه**، ١٨/٥/١٩٩٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٦/٥/١٩٩٣).

بادرة محدودة

في هذه الاثناء، حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضرب هدفين بطلقة واحدة: تغطية تصلّبها على طاولة المفاوضات ووضعها عراقيل أمام تقدّم المحادثات مع الجانب الفلسطيني؛ وابعاد الانظار عمّا يجرى واقعياً في الارض المحتلة بسبب استمرار الطوق الامني والعزل الشامل، فقررت تقديم بادرتي «حسن نيّة» باطلاق سراح ٢٨٠ من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وكذلك الموافقة على عودة ثلاثين من المبعدين الفلسطينيين القدامى منذ العام ١٩٦٧. اتخذت البادرة الاولى قبيل عيد الاضحى المبارك، وتمّ بموجبها اطلاق سراح العدد المشار اليه. وأوضحت مصادر اسرائيلية، في هذا الصدد، ان غالبية من أطلق سراحهم هم من «غير الخطرين»، أو «المتورطين في أعمال ارهابية نتج عنها وقوع ضحايا» (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٥/١٩٩٣). أمّا المبادرة الثانية وتخص عودة ثلاثين من المبعدين القدامى، فكان اتفق بشأنها بين وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ورئيس الفريق الفلسطيني المفاوض، فيصل الحسيني، في خلال جولة كريستوفر على المنطقة، في شباط (فبراير) ١٩٩٣ (**القدس العربي**، ٣٠/٤/١٩٩٣). وكان الفلسطينيون تقدّموا بقائمة ضمّت أسماء ٥٥ من المبعدين القدامى، غير ان السلطات الاسرائيلية وافقت على ثلاثين منهم فقط. واستبعدت اثنين من مستشاري الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هما أكرم هنيّة، ومروان برغوثي. ولوحظ ان القائمة ضمّت أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء سابقين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (داود كتّاب، «عودة الثلاثين»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٤/٤/١٩٩٣).

جاءت عودة المبعدين الثلاثين «على خافة يأس [الفلسطينيين] من غلق الارض المحتلة، وعدم تقدّم عملية السلام فكان استقبالهم غير مسبوق، حيث الزغاريد ورقصات الدبكة، ويافطات التهنئة وصور [الرئيس الفلسطيني] ياسر عرفات» (**المصدر نفسه**). وكانت الدفعة الاولى من المبعدين وصلت الى أرض الوطن بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٣، حيث توافد آلاف المواطنين الى مدينة أريحا لاستقبالهم. وقد أقيمت مهرجانات مركزية، وتحدث الرئيس عرفات هاتفياً في الجموع، وهنّأ العائدين. وأجري استقبال حافل لرئيس جامعة بيرزيت، د. حنا ناصر، الذي كان بين العائدين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٩/٥/١٩٩٣، ص ٧). وكان د. ناصر صرّح لدى وصوله الى اريحا بأنه «كان يظن أن مقر م.ت.ف. هو في تونس، لكنه اكتشف، الآن، انه في فلسطين» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

طوق اقتصادي

هذا الاختراق المحدود للاوضاع في الارض المحتلة، كما عبّرت عنه نتائج وآثار بادرتي «حسن النيّة» الاسرائيليتين كان مثل سحابة فوق المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي خلقها الطوق الامني. فقد أدّى غلق قطاع غزة، أولاً، بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩٣، الى فقدان أكثر من عشرين ألف مواطن، مباشرة، عملهم، في اسرائيل، وأدّى ذلك الى ارتفاع معدّل البطالة في القطاع، في وقت تزايدت عمليات القتل الاسرائيلية الخطيرة التي أخذت طابعاً يومياً (داود كتّاب، «قرار غير شعبي»، **ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٤/١٩٩٣). وبادخال السلطات الاسرائيلية الضفة الفلسطينية الطوق الامني والحصار أصبح الضرر العام يمسّ مصالح ١٢٠ ألف مواطن يعملون وراء «الخط الاخضر». وقدر خبراء اقتصاديون الخسارة اليومية للاقتصاد الفلسطيني جرّاء منع العمال من الوصول الى أماكن عملهم بما يزيد على ثلاثة ملايين دولار يومياً، ما أصبح يعني، مباشرة، ان الارض المحتلة مقبلة على كارثة اقتصادية وخصوصاً في قطاع غزة الذي يشكّل العمال الذين يفدون منه الى اسرائيل قرابة ستين بالمئة من مجموع العمال من الارض المحتلة؛ علاوة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأسوأ الذي يعانون منه. هذا، في وقت بدأت تظهر